الأمم المتحدة

E/CN.18/2015/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الحادية عشرة
نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الغابات: التقدم المحرز، والتحديات الماثلة، وسبل المضي قُدما في تنفيذ الترتيب الدولي المعني بالغابات

تقرير عن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص للترتيب الدولي المعني بالغابات

موجز

عملا بالفقرة ٨ من القرار ٢/١٠ الذي اتخذه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص للترتيب الدولي المعني بالغابات اجتماعين لاقتراح توصيات بشأن مستقبل الترتيب لكي ينظر فيها المنتدى في دورته الحادية عشرة. وقد عقد الاجتماع الأول في نيروبي من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، فيما عقد الاجتماع الثاني في نيويورك من ١٢ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وسيقدَّم هذا التقرير إلى المنتدى في دورته الحادية عشرة، المقرر عقدها في نيويورك من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

* E/CN.18/2015/1.

260215 250215 15-01391 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - معلومات أساسية

١ - قرر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في الفقرة ٨ من القرار ٢/١٠ أن ينشئ فريق خبراء حكوميا دوليا مفتوح باب العضوية مخصصا للترتيب الدولي المعني بالغابات. وتنص الفقرة ١٠ في مرفق ذلك القرار على أن يقدم فريق الخبراء مشورة وإسهامات، دعما لولاية المنتدى في دورته الحادية عشرة، بشأن ما يلي: (أ) الترتيب الدولي المعني بالغابات والصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات، ومساهمة الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) استعراض أداء وكفاءة الترتيب؛ (ج) تقييم تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات؛ و (د) طائفة كاملة من الخيارات المتعلقة بمستقبل الترتيب لكي ينظر فيها المنتدى في دورته الحادية عشرة.

ثانيا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - مكان انعقاد الاجتماع ومدته

٢ - عُقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص للترتيب الدولي المعني بالغابات في نيويورك من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

باء - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح الاجتماع الرئيسان المشاركان تشارلز باربر (الولايات المتحدة الأمريكية) وريموند لاندفيلد (سورينام). وقد وأبرز الرئيسان المشاركان، في معرض ترحيبهما بالخبراء، ضرورة أن يحدد فريق الخبراء الإجراءات والخيارات المجدية والمتسمة بالكفاءة والقابلة للتطبيق من الناحية السياسية فيما يتعلق بالترتيب الدولي المعني بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، ويقدم آراء بشأن العناصر المقرر إدراجها في القرار فيما يخص مستقبل الترتيب المزمع اتخاذه في الدورة الحادية عشرة.

٤ - وبالنيابة عن رئيس المنتدى في دورته الحادية عشرة نويل نلسون ميسون، أكدت ماريان أوديت بيبالو (غابون) مجددا أهمية التوصل إلى وثيقة ختامية محكمة من شأنها أن تساعد على كفالة الاعتراف التام بدور الغابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي المناقشات المقبلة بشأن تغير المناخ.

٥ - وأشار الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توماس غاس في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن هذا المنتدى، باعتباره المنتدى العالمي الوحيد للسياسات الحكومية الدولية المعني بالغابات، في وضع فريد يتيح له رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ما يتصل منها بالغابات، وكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة بالغابات.

٦ - وقال مدير أمانة المنتدى مانويل سوبرال فيلو في بيانه الاستهلالي إن فعالية المنتدى ستزداد كثيرا إذا كانت لديه الوسائل الكفيلة بمساعدة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات.

جيم - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٧ - أقرَّ فريق الخبراء جدول أعمال اجتماعه الثاني (E/CN.18/AEG/2015/1) وبرنامج عمله. وأشير إلى أنه لن يجري التفاوض على وثيقة ختامية بل سيعدّ الرئيسان المشاركان موجزا للمناقشات (انظر المرفق) وإلى أن وثائق الدورة متاحة أيضا في الموقع الشبكي للمنتدى.

دال - مهام فريق الخبراء

٨ - استرشد فريق الخبراء في أداء مهامه بقرار المنتدى ٢/١٠، الذي كُلف بموجبه باستعراض أداء الترتيب الدولي المعني بالغابات وفعاليته في سياق قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ و ٤٩/٢٠٠٦، وتحقيق أهداف برنامج عمل المنتدى المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥. وكان من المتوقع أن يستعرض فريق الخبراء جميع الإسهامات المقدمة، بما في ذلك نتائج اجتماعه الأول، ونتائج التقييم المستقل للترتيب، والجولة الثانية من آراء واقتراحات أصحاب المصلحة بشأن الترتيب. وكان من المتوقع أيضا أن يأخذ في الاعتبار الترابط بين الترتيب وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستنادا إلى ذلك الاستعراض، كان من المقرر أن يقترح فريق الخبراء مجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها المنتدى خلال دورته الحادية عشرة، توفر توجيها استراتيجيا بشأن وظيفة الترتيب وترتيباته المؤسسية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - ودعا الرئيسان المشاركان الميسرَيْن المشاركين للتقييم المستقل للترتيب الدولي المعني بالغابات هانز هوغيفين (هولندا) وسيفول عبد الله (ماليزيا)، إلى تقديم التقرير عن التقييم المستقل. وأعقب ذلك مناقشة قام فيها الاستشاريون الذين أعدوا التقرير، وهم يويرغين

بلاسير (سويسرا)، ومافا تشيبيتا (ملاوي)، وخورخيه يويكا (بنما)، ومكسيم لوبوفيكوف (الاتحاد الروسي) وريكارو أومالي (الفلبين)، بالرد على أسئلة الخبراء.

١٠ - وقدم وو جيمين (الصين) وبيتر بيسو (كندا) عرضا موجزا لنتائج مبادرة قُطرية بعنوان ''حلقة العمل بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥'' عُقدت في بيجين من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١١ - وعرض مدير أمانة المنتدى مستجدات عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، قامت ممثلة عن شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وممثلة عن أمانة لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية، بعرض الخطوط الرئيسية لدور لجنة الأمم المتحدة للموارد المائية وطرائقها، وردّتا على أسئلة الخبراء.

١٣ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أيضا قام المدير العام المساعد ورئيس إدارة الغابات في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي يشغل أيضا منصب رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات بعرض آراء أعضاء هذه الشراكة فيما يتعلق بمستقبل الترتيب الدولي المعني بالغابات.

هاء - مسائل أخرى

١٤ - أطلقت أمانة المنتدى، في ١٦ كانون الثاني/يناير، الموقع الشبكي الجديد والتفاعلي للعملية التيسيرية ليمون بمثابة برنامج إلكتروني لتوفير المعلومات المتعلقة بجميع مصادر تمويل الغابات ونشرها، مشيرة إلى أن الخبراء أبرزوا أهمية العملية التيسيرية ونجاح مشروعها المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود في إعداد استراتيجية مشتركة لتمويل الغابات وتعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - وأبرز الخبراء عددا من الاجتماعات التي ستعقد لاحقا من شأنها أن توفر إسهامات إضافية للمنتدى في دورته الحادية عشرة، بما في ذلك مبادرة قُطرية بشأن إدارة المناظر الطبيعية للغابات والدروس المستفادة من ١٠ سنوات من الخبرة والطريق قدما إلى ما بعد عام ٢٠١٥، من المزمع عقدها في إنترلاكن، سويسرا، من ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، ومبادرة قادتها مجموعات رئيسية بشأن استحداث الأدوات الكفيلة بضمان التوصل إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، من المزمع عقدها في كاتماندو من ٢ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.

١٦ - وأعلنت خبيرة سويسرية أنها تقوم بتيسير عمل فريق غير رسمي يعكف على دراسة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المقترحة والصلة التي تربطها بالأهداف العالمية للغابات. ودعت خبراء آخرين إلى الاتصال بها إذا كانوا يرغبون في المشاركة.

واو - الحضور والمشاركة

١٧ - حضر الاجتماع ١٣٥ خبيرا عينتهم الحكومات من ٧٩ بلدا، و ٢٧ خبيرا آخرون عينتهم المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والعمليات الإقليمية والمجموعات الرئيسية، كما حضره خبراء مستقلون. وسترد قائمة كاملة بالمشاركين في وثيقة مستقلة تُنشر على الموقع الشبكي للمنتدى.

ثالثا - نتائج واختتام أعمال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء

١٨- أحاط فريق الخبراء بنتائج اجتماعه الثاني، بما في ذلك هذا الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان المرفق بهذا التقرير. وسيحال هذا التقرير الذي اعتمده فريق الخبراء في دورته العامة الختامية المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلى المنتدى في دورته الحادية عشرة.

المرفق

موجز المناقشات والتوصيات الذي أعده الرئيسان المشاركان

أولا - مقدمة

١ - رغم موافقة الخبراء المشاركين على عدد من المواضيع غير أنه، كما يلاحظ أدناه، كانت هناك أيضا مسائل تقتضي مزيدا من المناقشة لإيجاد السبل التي يمكن بها تضييق الخلافات بخصوصها. وأشار بعض الخبراء أيضا إلى الترتيب الدولي المتعلق بالغابات تشوبه بعض أوجه القصور من قبيل عدم كفاية التنفيذ، وعدم كفاية الروابط والاتساق مع المنتديات العالمية الأخرى المعنية بالسياسات المتصلة بالغابات، وإلى ضرورة التصدي لها.

ثانيا - الجلسة الافتتاحية

٢ - تشمل الرسائل الأساسية المستقاة من البيانات الافتتاحية ما يلي:

(أ) وجود أساس إيجابي لا سابق له لتشكيل ترتيب دولي متين متعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥ في الدورة ١١ للمنتدى؛

(ب) تجلى في الأنشطة المضطلع بها بين الدورات أن القواسم المشتركة بين البلدان بشأن المضي قدما في الترتيب في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ هي أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى؛

(ج) كانت وتيرة التطورات على الصعيد الدولي مؤاتية أكثر من أي وقت مضى لإدماج الغابات في العمليات الرئيسية الأخرى؛

(د) من شأن التوصل إلى نتائج قوية بشأن مستقبل الترتيب في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص والدورة الحادية عشرة للمنتدى أن يؤدي إلى تصدُّر الغابات مكانة أبرز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي جدول الأعمال الجديد في مجال تغير المناخ؛

(هـ) يجب أن يوضع في الاعتبار أنه ينبغي للقرار المزمع اتخاذه في الدورة الحادية عشرة للمنتدى أن يوفر إطارا لاتفاقات بشأن تصميم جميع عناصر الترتيب ووظيفتها واتجاهها في المستقبل؛

(و) يمكن إجراء مزيد من المشاورات من أجل التوصل إلى اتفاق على التفاصيل، بين الدورات بعد مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لضمان الاتساق الكامل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والاتفاق الجديد بشأن تغير المناخ؛

(ز) من المهم إدماج مسألة الغابات في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما لأن من شأن ذلك أن يحدد دورا لقطاع الغابات والمجتمعات المحلية المرتبطة بها في تنفيذ التنمية المستدامة في أنحاء العالم؛

(ح) إن المنتدى، بوصفه المنتدى الحكومي الدولي العالمي الوحيد للسياسات المعني بالغابات، هو في وضع فريد يتيح له رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في جوانبه المتعلقة بالغابات، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات والغايات المتصلة بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ط) أيا كان الشكل الذي يتخذه الترتيب في المستقبل، ينبغي تعزيز دوره في النهوض بتطبيق الإدارة المستدامة للغابات وفي تيسير الوصول إلى الصناديق القائمة ذات الصلة بالغابات، لا سيما مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر.

ثالثا - التقييم المستقل للترتيب الدولي المتعلق بالغابات

٣ - بعد عرض تقرير التقييم المستقل للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، أثيرت النقاط التالية[أ]:

(أ) بالنظر إلى أن فريق الاستشاريين الذين كانوا يجرون التقييم المستقل كُلف بـ ''التفكير خارج الإطار التقليدي'' شكلت الخيارات التي عرضها الفريق انعكاسا لنهُج مفاهيمية مبتكرة لتلبية الاحتياجات ومعالجة الثغرات. وعلى أساس الخيارات المتخذة أو عناصر الخيارات التي تتجاوب مع البلدان، يمكن النظر في المسائل التنفيذية؛

(ب) انطلق الفريق من مبدأ مفاده أن الحوكمة المؤسسية للغابات مجزأة على الصعيد العالمي وأن هذا الوضع ينعكس على الصعيد الوطني حيث تتولى وزارات ووكالات مختلفة مسؤوليات عن جوانب مختلفة من الغابات؛

(أ) متاح في الموقع الشبكي http://www.un.org/esa/forests/pdf/iaf/IAF-Assessement%20Report-Final-12%20Sep-2014.pdf.

(ج) نظر الفريق أصلا في ١٠ خيارات للترتيب لما بعد عام ٢٠١٥ اختيرت أربعة منها[ب] لأنها استندت كلها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ولأنها كانت الأكثر قابلية للتطبيق والأقرب إلى الترتيب الحالي. أما الخيارات الأخرى فكانت تتطلب موافقة منظمة أخرى على ولاية لمتابعة الخيار المعني، وهو أمر قد لا يكون واقعيا؛

(د) مفهوم ''الرعاية'' يعني عمل مجموعة المنظمات والجهات المعنية بالغابات معاً تحت مظلة الترتيب؛

(هـ) وأصعب الخيارات تفعيلاً هو الخيار ٢ الذي يتضمن إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة على غرار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أو المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، تواصل بموجبها الهيئات والمنظمات القائمة تنفيذ ولاياتها الخاصة المتصلة بالغابات؛

(و) يتضمن الخيار ١ أقل عدد من الحواجز التي تعترض التنفيذ. وهناك سوابق للنهج الواردة في الخيارين ٣ و ٤؛

(ز) يتوقع أن يكون للمسارات المزدوجة، في إطار الخيار ٣، نفس الأهداف واستراتيجية أو خطة استراتيجية شاملة مشتركة؛

(ح) أوضح فريق الاستشاريين أن دور المبعوث الخاص المقترح في تقييمهم هو تعزيز الالتزام السياسي، وإبراز دور ومكانة الترتيب داخل الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق في مجال الغابات في منظومة الأمم المتحدة ولدى الشركاء الآخرين؛

(ط) قد يكون من المفيد تقديم عرض عن تقرير التقييم المستقل في الدورة الحادية عشرة للمنتدى.

(ب) الخيار ١، تعزيز ترتيب دولي متعلق بالغابات يدعو إلى تحديث الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات، وإنشاء جمعية للغابات تابعة للأمم المتحدة تحل محل المنتدى، ومنتديات إقليمية، وإنشاء هيئة تُعرف بـ ''هيئة الأمم المتحدة للغابات'' تكون بمثابة صلة وصل بين العلوم والسياسات، وتعيين مبعوث خاص معني بالغابات، وتنمية صناديق استئمانية للأمم المتحدة (بما فيها الصندوق الاستئماني الاستراتيجي) وتعزيز الأمانة؛ والخيار ٢، يقضي بإدراج العديد من عناصر الخيار ١ ويواصل تطوير مفهوم ''هيئة الأمم المتحدة للغابات'' بوصفها مؤسسة أو آلية جديدة؛ الخيار ٣، يبني على الخيار ١ بتقديم الخيار لفرادى الدول الأعضاء بالالتزام بتعهدات ملزمة قانونا بالإدارة المستدامة للغابات عن طريق اتباع مسار سياسي مواز؛ والخيار ٤، هو صيغة مغايرة من الخيار ٣ تشمل إبرام اتفاقات ملزمة قانونا على الصعيد الإقليمي.

رابعا - الآراء والمقترحات بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات

٤ - أثناء مناقشة حول الآراء والمقترحات بشأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات التي قدمتها البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة، أثيرت نقاط عامة بشأن ما يلي:

(أ) أهمية الحصول على تمويل من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وضرورة زيادة التنسيق مع الأمم المتحدة والوكالات والكيانات من خارج الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(ب) ضرورة أن يكون الحوار بشأن السياسات والتنفيذ فيما يتعلق بالإدارة على مستويات متعددة داعمَيْن للإجراءات الوطنية؛

(ج) ضرورة التوصل إلى اتفاق على مهام الترتيب المقبل وأهدافه ومبادئه و ''أن يكون شكله مصمَّما بما يخدم وظائفه''؛ ومن المهم توضيح المهام والولاية اللتين سيضطلع بهما الترتيب وعناصره مستقبلا، وتحديد القيمة المضافة التي يحققها الترتيب؛

(د) مسألة معرفة إلى أي مدى ينبغي للمنتدى أن يطرح نفسه بمثابة ''منتدى ذا أصحاب مصلحة متعددين''، بالنظر إلى مواطن قوته وما يواجهه من عوائق باعتباره منتدى حكوميا دوليا يخضع للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأثر ذلك على مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٥ - وأبرزت المناقشة جملة من مجالات التقارب منها ما يلي:

(أ) ''العمل كالمعتاد'' ليس خيارا قابلا للاستمرار وسيعرض وجود المنتدى للخطر، لا سيما في أجواء مؤسسية تنافسية وفي وقت بدأت تتبلور فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) مضمون الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات والأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات لا يزال ذا صلة وينبغي إعادة تأكيده (سواء كان المضمون ملزما قانونا أو لا). وقد يلزم إدخال تعديلات وتحديثات طفيفة، ولكن ليست هناك رغبة في إعادة التفاوض بشأن الجزء الأكبر من الأحكام؛

(ج) يمكن للمنتدى أن يؤدي دورا قويا في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بالغابات من أهداف التنمية المستدامة؛ ويمكن للمنتدى أن يطرح نفسه هيئةً تستعرض العناصر المتصلة بالغابات من أهداف التنمية المستدامة ولتوفير نتائج الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة؛

(د) لا تزال الشراكة التعاونية في مجال الغابات حيوية، وهي فكرة جيدة ومؤسسة ضرورية للتنسيق والتحفيز إلا أن هناك مجالا لتحسينها؛

(هـ) اضطلع المنتدى، من خلال الترتيب، بدور هام في تنسيق وتيسير الحوار بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بالغابات غير أنه نظرا لعدم وجود علاقة هرمية بين المنتدى والمؤسسات والعمليات الأخرى ذات الصلة بالغابات، لم يتمكن المنتدى من مراقبة هذه المؤسسات والعمليات التي لها ولاياتها السياسية ومجالس إدارتها الخاصة بها؛

(و) يحتاج المنتدى إلى خطة (سواء كانت خطة استراتيجية أو برنامج عمل متعدد السنوات أو غير ذلك) لوضع خريطة طريق لتحديد الاتجاه ولبيان أهمية ذلك بالنسبة للعالم ككل، وكيف في الإمكان تحقيق ذلك؛

(ز) من التحديات القائمة في الميدان المسألة الأساسية المتمثلة في التمويل؛ ولا ينصب التركيز الآن على تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية فحسب ولكن أيضا على تحسين القدرة على الاستفادة من هذه الموارد، بما في ذلك تحسين استخدام الأموال الموجودة، وكفالة تخصيص الموارد بغية تلبية مجموعة كاملة من الاحتياجات المتعلقة بالغابات (لا فقط موارد المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات)، واستخدامها بفعالية؛

(ح) الخيارات الأربعة المقدمة في تقرير الاستعراض المستقل للترتيب تمثل موجزا مفيدا للخيارات والإجراءات الممكنة وتوفر إسهاما مفيدا للمناقشات، وإن كان لا ينبغي للمناقشة أن تقتصر بالضرورة على تلك الخيارات الأربعة.

٦ - وفي ما يلي بعض من المجالات التي أُعربَ فيها عن اختلاف في الآراء:

(أ) الطابع القانوني للترتيب لما بعد عام ٢٠١٥ (مسألة الصك الملزم قانونا)؛

(ب) القدر المرغوب فيه من الهيكلة الإقليمية ودور المنظمات والعمليات الإقليمية؛

(ج) الدرجة التي ينبغي بها للمنتدى أن يركز على التشجيع أو الاستعراض أو حتى التنفيذ عوض التركيز على سياسة الحوار والتنسيق؛

(د) أنواع التغييرات المؤسسية المحددة التي قد يتعين إجراؤها، بما في ذلك إمكان إنشاء الهيئة لتكون جمعية لمنتدى الأمم المتحدة أو هيئة الأمم المتحدة للغابات، وإمكان تعيين مبعوث خاص، وإمكان إنشاء آليات مالية.

خامسا - الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات لما بعد عام ٢٠١٥: الخيارات والإجراءات المقترحة

٧ - من المجالات التي شهدت تقاربا في الآراء خلال المناقشات بشأن الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات ما يلي:

(أ) ضرورة العمل بشكل أفضل على الترويج لدور ومكانة الصك وأهدافه العالمية بشأن الغابات وعلى إبرازهما؛ ويمكن أن يشمل ذلك تغيير عنوان الصك إلى عنوان أكثر دينامية، ما من شأنه توجيه رسالة أكثر إيجابية، وتحسين الاتصال وتيسير فهم الصك على نطاق أوسع؛

(ب) ضرورة تحديث الصك بسبل منها الاستعاضة عن الإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية بالإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة وتمديد الإطار الزمني للأهداف العالمية بشأن الغابات إلى عام ٢٠٣٠، على سبيل المثال. وينبغي توخي الحذر لدى إضافة المعلومات المستجدة إلى النص بغية تفادي إعادة فتح المفاوضات بشأن النص الأساسي؛

(ج) يمكن تناول التطورات المتصلة بالغابات منذ عام ٢٠٠٧ في قرار أو في إضافة إلى الصك أو إلى الخطة الاستراتيجية، ويمكن أن يسلط ذلك الضوءَ على أهمية النهج الشاملة لعدة قطاعات في التصدي لظاهرة إزالة الغابات وأن يشكل أساسا للمناقشات بين القطاعات؛

(د) ضرورة إقامة صلة واضحة بين الصك وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بما في ذلك تحديد أهداف واضحة ومحددة زمنيا) واستكشاف السبل لتحقيق ذلك؛

(هـ) يمكن أن تشكل خطة استراتيجية موجزة أو استراتيجية مماثلة طريقة مفيدة لتركيز عمل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وتحديد الأولويات (بما في ذلك الإجراءات المنخفضة التكلفة والعالية القيمة)، وإبراز أهمية تنفيذ الصك. ويمكن لكل بلد أن يضع استراتيجيته الخاصة به استنادا إلى الاستراتيجية العالمية.

٨ - ومن الآراء والمقترحات التي تقدم بها الخبراء ما يلي:

(أ) يمكن أن يكون إدراج إضافةٍ طريقةً مفيدة لتناول التطورات المتصلة بالغابات منذ عام ٢٠٠٧ (مثل أهداف التنمية المستدامة ودور الغابات في خطة التنمية المستدامة،

والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك)؛

(ب) استكشاف سبل لتحديث الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات من دون إدراج إضافة، مثل تحديث الصك في سياق خطة استراتيجية أو قرار صادر عن المنتدى؛

(ج) قد من المفيد وضع استراتيجية أو آلية رامية إلى رفع مستوى الدروس المستفادة من التنفيذ التجريبي للصك وأوجه النجاح فيه، فضلا عن وضع مبادئ توجيهية بشأن كيفية التنفيذ؛

(د) تشكل الخيارات الأربعة الواردة في تقرير التقييم المستقل نقطة انطلاق وخيارات إضافية. ولا تشكل عناصرها حزمة يمكن النظر في كل منها على حدة؛

(هـ) لا يستثني كل من الخيارات ١ و ٣ و ٤ الخيارين الآخرين ويمكن الأخذ بها بحيث يدعم كل منها الخيارين الآخرين؛

(و) في حال الأخذ بالخيار ٤، يمكن تشجيع وضع استراتيجيات إقليمية، تتضمن تعهدات ملزمة قانونا، ضمن إطار الصك، تستند إلى الاتفاقات والاتفاقيات القائمة؛

(ز) ضرورة تعزيز الفهم المشترك للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك عبر المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ووضع مجموعة شاملة من مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات تحظى بتأييد الجميع؛

(ح) ضرورة إنشاء آلية عملية لحفز تنفيذ الصك، والإدارة المستدامة للغابات وقرارات المنتدى، بطرائق منها بناء الإرادة السياسية والتأثير عليها، وبناء القدرات داخل البلدان، وإشراك المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٩ - وظلت الخلافات قائمة بشأن مسألة ما إذا كان جعل الصك ملزما قانونا من شأنه أن يشجع في نهاية المطاف تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في الميدان.

سادسا - تنفيذ وتمويل الإدارة المستدامة للغابات بعد عام ٢٠١٥: الإجراءات والخيارات المقترَحة

تمويل الإدارة المستدامة للغابات بعد عام ٢٠١٥

١٠ - تضمنت المجالات التي بدأ يحدث فيها تقارب في الآراء خلال المناقشات التي أجريت بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) أن يُقيم المنتدى روابط أوثق مع جميع آليات التمويل القائمة من أجل تعزيز الاتساق وتمكين البلدان من الوصول إلى مصادر التمويل المخصص للغابات وتعزيز الفرص المتاحة أمامها للوصول إلى هذه المصادر؛

(ب) شكّل تمويل الجوانب المؤسسية للترتيب الدولي في مجال الغابات مسألةً مستقلة عن جهود التمويل الهادفة لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على الأرض. وينبغي تعزيز كليهما في إطار الترتيب في المستقبل؛

(ج) إمكان تعزيز العملية التيسيرية، بما في ذلك ملاكها الوظيفي، بالاستفادة من التجارب المكتسبة حتى الآن بهدف تحقيق كامل إمكانات العملية باعتبارها آلية محفِّزة؛

(د) إمكان أن تقوم العملية التيسيرية بإسداء المشورة إلى البلدان وبتقديم المساعدة لها على وضع استراتيجيات تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بهدف تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات؛ والحصول على التمويل من طائفة متنوعة من المصادر؛ وجذب الاستثمارات، بما في ذلك بتحسين البيئات المؤاتية للاستثمار؛ والتفاوض من أجل الحصول على التمويل والتواصل مع الشركاء المحتملين في مجال التعاون التقني؛ والتغلب على العقبات التي تعرقل التمويل؛ وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر في القطاعات المترابطة؛

(هـ) أن يشجّع المنتدى على الحصول على التمويل من جميع المصادر المتاحة من أجل تعزيز القدرة على دعم تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتتضمن الوسائل التي يُحتمل أن تجذب التمويل إنشاءَ صندوق استئماني طوعي استراتيجي أو حسابات فرعية في إطار الصندوق الاستئماني للمنتدى القائم. ويمكن للمنتدى إنشاء صندوق استئماني استراتيجي طوعي لتعزيز القدرة على دعم تنفيذ الصك عن طريق العملية التيسيرية، وذلك

على سبيل المثال بتقديم الدعم، على سبيل الأولوية، لوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك، ولإعداد تقارير وطنية عن حالة التنفيذ، وتعبئة موارد إضافية من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك مواصلة جمع المعلومات الأساسية المتصلة بجرد الغابات مع الأخذ في الاعتبار الأعمال الجارية في هذا المجال.

١١ - وقد تضمنت الآراء والمقترحات الإضافية التي عرضها الخبراءُ ما يلي:

(أ) هناك مجال لتحسين إدارة العملية التيسيرية بسبل من بينها، على سبيل المثال، تحديد قواعد تشغيلية وإضفاء المزيد من الشفافية على عملية تحديد الأولويات وعلى مستوى الإدارة (مثلا عن طريق لجنة توجيهية)؛

(ب) في المستقبل، أن تكون العملية التيسيرية مهمة أساسية من مهام الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وأن تكون الأمانة قادرةً على إدارة العملية التيسيرية المعزَّزة بشكل تام؛

(ج) أن تكون العملية التيسيرية والصندوق الاستئماني الاستراتيجي الطوعي، إن أُنشئ، على قدر كافٍ من المرونة لاستيعاب مساهمات من مجموعة متنوعة من المصادر التي قد تكون لديها قواعد مختلفة تنظِّم مساهماتها؛

(د) ضرورة توضيح المقصود بالظروف المؤاتية التي ستمكّن الحكومات من جذب المستثمرين (مثلا الشفافية، وتأمين حيازة الأراضي، والسياسات الاقتصادية المستقرة، وتدابير مكافحة الفساد)، والاعتراف بأن لتهيئة هذه الظروف تكلفة؛

(هـ) يمكن تغيير تسمية العملية التيسيرية من أجل التعريف بأغراضها والتوعية بها بشكل أفضل لجذب الاهتمام بها؛

(و) نظرا إلى أنه قد تكون هناك ازدواجية في مهام العملية التيسيرية ومهام الصندوق الاستئماني الاستراتيجي المقترَح، يمكن دمج هاتين الآليتين أو الربط بينهما بطريقة ما؛

(ز) يمكن أن يوفر الصندوق الاستئماني الاستراتيجي المقترَح التمويل الأولي لمساعدة البلدان على وضع مقترحات بشأن مشاريع لتقديمها إلى الصناديق القائمة؛

(ح) التفكير في إمكانية إنشاء حسابات فرعية ضمن الصندوق الاستئماني للمنتدى وذلك لأغراض محددة (مثلا لدعم الشراكة التعاونية في مجال الغابات والعملية

التيسيرية وما إلى ذلك) نظرا إلى أنه قد تكون هناك مقاومة داخل الأمم المتحدة لفكرة إنشاء صناديق استئمانية جديدة؛

(ط) يمكن استخدام الصناديق الاستئمانية لتعزيز الربط بين العلوم والسياسات (من خلال الشراكة التعاونية في مجال الغابات)، وكذلك لتعزيز الموارد البشرية وموارد الميزانية المتاحة لأمانة الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ي) قد يكون وضع خريطة طريق أو استراتيجية واضحة وقائمة على النتائج مُهما لاجتذاب التمويل المتصل بالغابات من مجموعة متنوعة من المصادر من أجل تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وكذلك لتعبئة الموارد اللازمة للرصد.

١٢ - استمر الخلاف قويا بين الخبراء حول ضرورة إنشاء صندوق عالمي مكرّس للترتيب الدولي المتعلق بالغابات/المنتدى.

تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بعد عام ٢٠١٥

١٣ - تضمنت المجالات التي بدأت تشهد تقاربا في الآراء خلال المناقشات التي أجريت بشأن تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) في ما يتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ، إنشاء ترتيبات لتبادل البيانات مع الشركاء في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات، واستكشاف أشكال التآزر ومواءمة توقيت عملية الإبلاغ مع دورات العمليات الأخرى ذات الصلة، مثل التقييم العالمي لموارد الغابات، وذلك من أجل زيادة التنسيق والتقليل من الأعباء الناجمة عن الإبلاغ؛

(ب) النظر في إمكانية استخدام الموارد المتاحة لدى الصندوق الاستئماني للمنتدى للقيام، في جملة أمور، بمساعدة البلدان على إعداد تقاريرها الوطنية وعلى وضع خطط لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛

(ج) تعزيز القدرة على دعم التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي وتحسين مستوى التنسيق بشأن المسائل المتصلة بالغابات بين الدول الأعضاء وبين الوزارات وبين الإدارات، لمعالجة المسائل المتعلقة بالغابات على نحو أكثر تنسيقا وتكامُلا وشموليةً.

١٤ - وتضمنت الآراء والمقترحات الإضافية المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ ما يلي:

(أ) بذل جهود للمشاركة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمساعدة على وضع غايات قابلة للقياس ومؤشرات ذات صلة بالأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وبأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) الاستعانة بفريق خبراء مخصص أو هيئة تنفيذ فرعية أو شراكة بشأن المؤشرات الحرجية العالمية في إطار المنتدى بغية استعراض مدى التقدم المحرز صوب تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات بعد كل دورة إبلاغ؛

(ج) إنشاء نموذج قياسي مبسّط للإبلاغ، يكون مشفوعا بمجموعة أساسية من المؤشرات وبرنامج عمل محدد زمنيا يركّز على جوانب محددة من الصك، وتحديد مجموعات من الإجراءات القابلة للقياس وللتنفيذ المرتبطة بالخطة الاستراتيجية للمنتدى؛

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع المعلومات اللازمة لتحديد مستويات مرجعية للمؤشرات التي ستبلغ عن أدائها استنادا إليها؛

(هـ) بذل جهود لتحسين فهم الدور الذي يمكن أن يؤديه المنتدى في عملية رصد واستعراض أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالغابات، ولتعزيز هذا الدور؛

(و) استخدام إجراءات الرصد والتقييم والإبلاغ بهدف تقييم القيمة المضافة للصك ولتبادل الخبرات والتجارب الناجحة؛

(ز) تعزيز العلاقة بين القرارات والمقررات التي يتخذها المنتدى وأعمال الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمساءلة عن تنفيذ تلك القرارات والمقررات؛

(ح) تحديد المقررات المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ التي يتعين اتخاذها أثناء الدورة الحادية عشرة للمنتدى والمقررات التي يمكن اتخاذها لاحقا.

سابعا - منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بعد عام ٢٠١٥

١٥ - تضمنت المجالات التي بدأت تشهد تقاربا في الآراء خلال المناقشات التي أُجريت بشأن المنتدى بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) الإبقاء على الاسم الحالي للمنتدى، وكذلك على مبدأ العضوية العالمية وعلى مركز المنتدى باعتباره لجنة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) توضيح أدوار ومهام جميع عناصر الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، بما في ذلك المنتدى وأمانته والشراكة التعاونية في مجال الغابات، وتوضيح أدوار ومهام أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المخصَّصة وكذلك المبادرات القطرية؛

(ج) إمكان تضمين مهام الترتيبِ الترويجَ للإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وإدماج المسائل المتصلة بالغابات في أهداف التنمية المستدامة؛

(د) أن يظل الحوار بشأن السياسات وبشأن التنمية من المهام الرئيسية للمنتدى؛

(هـ) أن يكون للمنتدى دور محدد تجاه الهيئات الحكومية الدولية الأخرى وأن يتواصل مع هذه الهيئات من الند للند؛

(و) ضرورة أن يكون الترتيبُ فعالا من حيث التكلفة وأن تكون له قيمة مضافة، وتفادي الازدواجية وتعزيز الاتساق؛

(ز) ضرورة تبسيط مهام المنتدى وتركيز هذه المهام على مجالات محددة بشكل أفضل؛

(ح) أن يضع المنتدى استراتيجية تحقق قيمته المضافة وبشأن تعزيز صلاته بالعمليات الأخرى من أجل التواصل مع الأطراف الفاعلة العاملة في مختلف القطاعات، داخل منظومة الأمم المتحدة ولبلورة خطة التنمية؛

(ط) في المستقبل، عمل الترتيب العالمي المتعلق بالغابات على إدراج الغابات بشكل راسخ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى تعزيز روابطه مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتسخير أهداف التنمية المستدامة لمد جسور تربطه بالمعاهدات والعمليات الأخرى؛

(ي) الحاجة إلى أن تناط بالمنتدى سلطة تخوِّله الاستجابة والتنفيذ والإرشاد، وإلى أن يتواصل مع العمليات والاتفاقات والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالغابات. وضرورة أن يكون للمنتدى أيضا توجه عمليّ أكثر وأن يجذب عددا أكبر من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك من القطاع الخاص؛

(ك) أن يعتمد المنتدى أكثر على آليات ما بين الدورات وأن يستخدمها بشكل مبتكر، ويمكن أن تشمل هذه الآلياتُ الهيئاتِ الفرعية والهيئات غير الرسمية (مثل الأفرقة العاملة، وأفرقة الخبراء، وأفرقة العمل، وأفرقة أصدقاء الرئيس)، والجماعات الافتراضية على شبكة الإنترنت، من أجل إحراز تقدم.

١٦ - وتضمنت المجالات التي بدأت تشهد تقاربا في الآراء خلال المناقشات التي أُجريت بشأن أمانة المنتدى بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) حاجة المنتدى إلى أمانة أقوى؛

(ب) حاجة الأمانة إلى ما يكفي من الموارد المالية والبشرية بما يتناسب مع المهام التي يُسندها إليها المنتدى؛

(ج) الهدف الرئيسي للأمانة فيما يتعلق بالمنتدى هو تقديم الدعم للعملية الحكومية الدولية. وفي المستقبل، ستنشأ مهام أخرى عن مهام المنتدى وعن المقررات التي سيتخذها أثناء دورته الحادية عشرة وهي متصلة، على سبيل المثال، بالآليات المالية (مثلاً العملية التيسيرية، والصندوق الاستئماني للمنتدى، والصندوق الاستئماني الاستراتيجي، والصندوق العالمي للغابات) والشراكة التعاونية في مجال الغابات؛

(د) أن يحدد المنتدى أولويات واضحة لأمانته لضمان تناسُب مهامها مع الموارد المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال خطة عمل تحدد الإجراءات ذات الأولوية.

١٧ - وتضمنت المقترحات الإضافية التي عرضها الخبراءُ ما يلي:

(أ) بينما ينبغي الحفاظ على المهام الأصلية للمنتدى، ينبغي النظر أيضا في المهمتين المركزيتين اللتين اقتُرِحتا في تقرير التقييم المستقل: وهما توفير القيادة الرفيعة المستوى من أجل ضمان إدارة الغابات بفعالية في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة؛ وتعزيز وتيسير تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات؛

(ب) استكشاف خيارات لإبراز صورة المنتدى، ولتشجيع المشاركة فيه على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك على مستوى رؤساء الدول؛

(ج) وضع استراتيجية أو خطة استراتيجية مرنة لتوجيه عمل المنتدى؛

(د) تحسين دور مكتب المنتدى والاستعانة أكثر بالمكتب لتيسير عمل الأمانة وإبلاغها بما تتركه من أصداء؛

(هـ) أن يوفر المنتدى منبرا لتبادل الخبرات والدروس المستفادة (مثلا من خلال استعراضات الأقران الطوعية للجهود التي تبذلها البلدان)، وقد يوفر المنتدى أيضا آلية لتبادل المعلومات من أجل تيسير الإدارة المستدامة للغابات (مثلا مشاريع العملية التيسيرية)؛

(و) إنشاء وظيفة في أمانة المنتدى متفرغة لدعم الأنشطة المتصلة بالرصد والتقييم والإبلاغ؛

(ز) أن تُعد الأمانةُ استراتيجية اتصالات تهدف للترويج للإدارة المستدامة للغابات لدى الأطراف الأكثر أهمية، وذلك بالتعاون مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات وشراكة المجموعات الرئيسية في مجال الغابات)؛

(ح) الحاجة إلى إضفاء مزيد من الشفافية وممارسة قدر أكبر من المساءلة على عمليات الأمانة العامة، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام الصندوق الاستئماني للمنتدى؛

(ط) سيكون من المفيد تعزيز القدرات التقنية في أمانة المنتدى؛

(ي) التفكير في الخيارات المتعلقة بالموارد المتاحة وترتيبات الإعارة باعتبارها من السبل الكفيلة بتعزيز الأمانة؛

(ك) ويمكن أن تكون الإعارات الافتراضية (مثل تلك التي تنطوي على الاستفادة من نسبة ٢٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة من وقت شخص ما) طريقة فعالة من حيث التكلفة لتكملة قدرات أمانة المنتدى، بما في ذلك قدرتها التقنية؛

(ل) ولم يكن المقترح الذي قدمه فريق التقييم المستقل بإنشاء جمعية للأمم المتحدة معنية بالغابات يعني فقط تغييرا في الاسم؛ بل إنه سلّط الضوء على إمكانية تعزيز المنتدى بإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية الرئيسية في الأجزاء الرفيعة المستوى، وبإشراك المجموعات الرئيسية والآليات الإقليمية بشكل أكبر؛

(م) وشكّلت الصلة بين السياسة والعلم والبحث والممارسة مجالا يمكن أن يضطلع فيه المنتدى بدور مفيد جدا، في إطار العمل مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

١٨ - وما زالت هناك اختلافات في الآراء بشأن الدور الذي يضطلع به المنتدى في التنفيذ، وبشأن الفرق بين تيسير المشاريع وتنفيذ المشاريع مثلا.

ثامنا - الشراكة التعاونية في مجال الغابات بعد عام ٢٠١٥

١٩ - تضمنت المجالات التي بدأت تشهد تقاربا في الآراء خلال المناقشات التي أجريت بشأن الترتيب العالمي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) مثّل تعزيز التعاون الدولي في مجال الغابات أحد الركائز الرئيسية للترتيب العالمي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥. وقد كانت الشراكةُ تمثل عنصرا هاما من عناصر الترتيب وينبغي أن تظل قائمة ولكن بصيغة معززة؛

(ب) تمكّنت الشراكة، بفضل طابعها الطوعي، من المحافظة على مرونتها في نفس الوقت الذي تتلقى فيه التوجيه العام من المنتدى، وينبغي الإبقاء عليها؛

(ج) في ما يتعلق بالصلات بين المنتدى والشراكة: توضيح دور الشراكة في إطار الترتيب وكذلك علاقتها بالمنتدى؛ ووضع مبادئ توجيهية أساسية بشأن أسلوب عمل الشراكة وطريقة تشغيلها؛ وتوضيح المسؤوليات والخبرات والثغرات والتوقعات المشتركة وتقسيم العمل، بما في ذلك بالنسبة لأمانة المنتدى؛

(د) ينبغي وضع استراتيجية وخطة عمل محددة التكاليف للشراكة، بحيث تشكل هذه الخطة أساسا لتحديد الأولويات ولتوضيح الرؤية بالنسبة للجهات المانحة المحتملة.

٢٠ - وتضمنت الآراء والمقترحات الإضافية التي عرضها الخبراءُ ما يلي:

(أ) تعزيز الصلة بين العلوم والسياسة من أجل إتاحة تفاعل منهجي يكفل مراعاة الدور العام للغابات في التنمية المستدامة ويُقيم روابط بين السياسة وآخر النتائج والتقييمات العلمية؛ وفي هذا الصدد، يمكن للأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات ذوي الصلة بالعلوم والبحوث، مثل مركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز العالمي للبحوث في مجال الزراعة الحرجية والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث المتعلقة بالغابات، أن تضطلع بدور هام؛

(ب) إضفاء طابع رسمي أكثر على الشراكة، بما في ذلك بإصدار قرار للجمعية العامة أو بإبرام مذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة الأطراف بين الأعضاء في الشراكة تعكس ولاية الشراكة وأولوياتها، وباتخاذ إجراءات من أجل زيادة أو خفض عدد الأعضاء في الشراكة، على أن تتضمن معلومات بشأن الترتيبات المتعلقة بالرئاسة وبالرئاسة المشتركة؛

(ج) بلورة خطة استراتيجية للشراكة تكون متوائمة مع الخطة الاستراتيجية العامة للترتيب الدولي في مجال الغابات وللمنتدى، وتركز على تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وأهداف التنمية المستدامة؛

(د) إضفاء مزيد من الشفافية على عمل الشراكة وعلى هيكلها ليتمكن جميع الأطراف، بينها الدول الأعضاء، من فهم الشراكة بشكل أفضل، بما في ذلك في ما يتعلق بالصلة بين نواتجها والمقررات والقرارات التي يتخذها المنتدى؛

(هـ) إنشاء وظيفة في أمانة المنتدى متفرغة لدعم أمانة الشراكة.

تاسعا - مشاركة المجموعات الرئيسية بعد عام ٢٠١٥

٢١ - شملت مجالات التوافق الناشئ خلال المناقشات بشأن مشاركة المجموعات الرئيسية بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) الحفاظ على طبيعة المنتدى القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة على نطاق واسع وبنشاط، لأن ذلك أساسي للنجاح في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) إيجاد سبل لتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في دورات المنتدى وأنشطته فيما بين الدورات، فضلا عن مساهماتها في الترتيب الدولي المتعلق بالغابات؛

(ج) تشجيع مشاركة المجموعات الرئيسية في المجموعات الإقليمية، اعترافا بقيمة العمل المشترك الذي قامت به المجموعات الرئيسية والإقليمية وبمساهمتها في الإدارة المستدامة للغابات على الأرض.

٢٢ - وتضمنت الآراء والمقترحات الإضافية التي طرحها الخبراء ما يلي:

(أ) تشجيع التعاون بين الحكومات والمجموعات الرئيسية على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق السماح للمجموعات الرئيسية بأن تكون ممثلة في الوفود الرسمية التي تحضر اجتماعات المنتدى؛

(ب) تشجيع مشاركة قطاعي الأعمال والصناعة بإبراز صورة المنتدى في القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الأنشطة المشتركة وشراكة المجموعات الرئيسية في مجال الغابات؛

(ج) النظر في إنشاء فرق عمل مواضيعية أو فريق استشاري كآليات إضافية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة؛

(د) النظر في عقد جلسات حوارية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية؛

(هـ) النظر في إنشاء آلية للتعاون والتآزر بين الشراكة التعاونية في مجال الغابات وشراكة المجموعات الرئيسية في مجال الغابات؛

(و) توفير موارد كافية للمجموعات الرئيسية ولشراكة المجموعات الرئيسية في مجال الغابات لتمكينها من المشاركة الفعالة في عملية المنتدى، بما في ذلك في تنفيذ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

عاشرا - مشاركة الكيانات الإقليمية بعد عام ٢٠١٥

٢٣ - شملت مجالات التوافق الناشئ خلال المناقشات بشأن مشاركة الكيانات الإقليمية بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) توفير إطار للتشجيع على إقامة روابط أوثق بين المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية والمواضيعية (مثل تلك التي تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض) وعمليات السياسات الحرجية العالمية المسؤولة عن حوار السياسات على الصعيد العالمي، مع الاعتراف بأن المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية والمواضيعية يمكن أن تساعد على تبادل المعلومات حول المنتدى وتوجيهها من المناطق إلى المنتدى، وبأن القواعد الإجرائية قد تسمح بمزيد من مشاركة أصحاب المصلحة في الاجتماعات على كل من الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والمواضيعي؛

(ب) يمكن المضي في تعزيز العملية التيسيرية، التي أثبتت أهميتها في تقوية وتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الحيوية لتمويل الغابات، بما في ذلك تعبئة الأموال والحصول عليها، وبخاصة فيما يتعلق بالمجموعات المواضيعية والإقليمية (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا)؛

(ج) توضيح أدوار العمليات الإقليمية والمواضيعية، بما في ذلك ما يتعلق بطرائق عرض الآراء على المنتدى.

٢٤ - وتضمنت الآراء والمقترحات الإضافية التي طرحها الخبراء ما يلي:

(أ) تعزيز مشاركة الهيئات والعمليات الإقليمية والمواضيعية في العملية التيسيرية، وهي منبر للتعاون الإقليمي والمواضيعي؛

(ب) تعزيز الروابط مع الهيئات والعمليات دون الإقليمية والإقليمية والمواضيعية القائمة، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والهيئات الإقليمية المعنية بالغابات والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

حادي عشر – العناصر والمكونات التي يتعين إدراجها في القرار الذي سيتخذه المنتدى في دورته الحادية عشرة بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات

٢٥ – ناقش الخبراء العناصر والمكونات التي يتعين إدراجها في القرار الذي سيتخذه المنتدى في دورته الحادية عشرة بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وأكدوا مع ذلك أنه ينبغي لمشروع النص ألا يستبق المفاوضات التي ستجري خلال هذه الدورة. كما ناقش الخبراء مسألة ما إذا كان ينبغي للقرار أن يكون تحديثا لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ و ٤٩/٢٠٠٦ أو أن يحل محلهما.

٢٦ – واقترح الخبراء أن تتضمن ديباجة القرار ما يلي:

(أ) بيان ''المشكل'' المطروح (مثل مسببات إزالة الغابات وتدهورها)؛

(ب) سرد إيجابي لدور الإدارة المستدامة للغابات، والدور المحتمل أن يؤديه الترتيب الدولي المتعلق بالغابات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية اشتراك جميع القطاعات؛

(ج) فوائد السماح بالعضوية العالمية في المنتدى؛

(د) ضرورة أن يكون الترتيب فعالا من حيث التكلفة، وأن يحقق قيمة مضافة، وأن يتجنب الازدواجية ويعزز اتساق السياسات؛

(هـ) أهمية سريان الصك غير الملزم قانونا على جميع أنواع الغابات، وتسليط الضوء على دور مختلف مكونات الترتيب في هذا السريان؛

(و) الإشارة إلى تقرير التقييم المستقل للترتيب.

٢٧ – واقترح الخبراء أيضا أن تتضمن فقرات منطوق القرار ما يلي:

(أ) تحديد الأساس المنطقي العام للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، بما في ذلك أهدافه والغرض منه ووظائفه؛

(ب) تحديد المكونات التي سيضمها الترتيب في المستقبل، وتوضيح أدوارها ووظائفها وطرائق عملها، بما في ذلك ما يتعلق بتواتر اجتماعاتها، وكذلك توضيح دور المنتدى فيما يتعلق بالتنفيذ والحوار السياسي؛

(ج) تسليط الضوء على الحاجة إلى إشارات واضحة إلى أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من وسائل التنفيذ؛

(د) إدراج إشارة إلى صندوق الغابات العالمي، الذي يختلف عن الصندوق الاستئماني الاستراتيجي المقترح[ج]؛

(هـ) تسليط الضوء على ضرورة توضيح أن المساهمات في الصندوق الاستئماني الاستراتيجي ستكون طوعية؛

(و) تسليط الضوء على الحاجة إلى إشارة أكثر وضوحا إلى أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف والغايات التي لا تشير صراحة إلى الغابات؛

(ز) تسليط الضوء على ضرورة تناوُل أهمية تعزيز الروابط فيما بين القطاعات؛

(ح) تسليط الضوء على ضرورة إبراز صورة المنتدى فيما يتعلق بالعمليات والاتفاقيات والصكوك الأخرى التي تتناول المسائل المتعلقة بالغابات؛

(ط) تسليط الضوء على ضرورة وجود آلية لمعالجة القضايا الناشئة؛

(ي) تسليط الضوء على الحاجة إلى خارطة طريق تحدد العملية التي يتعين القيام بها بين وقت انعقاد الدورة الحادية عشرة للمنتدى ووقت تنفيذ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، إذ يُحتمل ألا تكتمل الخطة الاستراتيجية بحلول موعد انعقاد الدورة الحادية عشرة؛

(ك) تسليط الضوء على ضرورة الاحتفاظ بجميع الخيارات التي نوقشت في الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح وفي المبادرة القطرية التي عُقدت في بيجين، فضلا عن تقرير التقييم المستقل، بما في ذلك خيار إنشاء كيان يعرف باسم ''هيئة الأمم المتحدة للغابات'' وخيارات إبرام اتفاقات ملزمة وغير ملزمة قانونا؛

(ل) تسليط الضوء على الحاجة، في هذه المرحلة، إلى وصف مكونات الترتيب الدولي المتعلق بالغابات باستخدام لغة محايدة (على سبيل المثال ''آليات التعاون المشتركة بين الوكالات'')، على الرغم من أن بعض الخبراء قال أن من المهم عدم التخلي عن الإشارة المحددة إلى الشراكة التعاونية في مجال الغابات، نظرا لسمعتها الجيدة؛

(م) تناوُل مسألة التفصيل الذي يجب أن يتسم به القرار وما ينبغي أن يُترك للتفاوض بشأنه لاحقا؛

(ج) تم تذكير الخبراء بمقترحات إنشاء صندوق عالمي للغابات، التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى المنتدى في دورته الثامنة (انظر see www.un.org/esa/forests/pdf/session_documents/unff8/G77_Global_Fund.pdf).

(ن) فيما يتعلق بالشراكة التعاونية في مجال الغابات وعلاقتها بالمنتدى، تناوُل مسألة تولي الرئاسة على أساس التناوب (ذكر بعض الخبراء أن من شأن ذلك تحسين الشفافية، وقال آخرون إن من شأنه أن يحد من الفعالية)، وتناوُل ضرورة وضع خطة عمل للشراكة وإجراء حوار مع المنتدى بشأن المنجزات المتوخاة؛

(س) تسليط الضوء على ضرورة التطرق إلى الآثار المترتبة على هذه المقترحات في الميزانية البرنامجية؛

(ع) تسليط الضوء على ضرورة تواصل مكونات الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، بما فيها الشراكة التعاونية في مجال الغابات، مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية واللجان الإقليمية المعنية بالغابات والتابعة لمنظمة الأغذية والزراعة؛

(ف) تسليط الضوء على ضرورة تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بشراكة المجموعات الرئيسية في مجال الغابات، وإتاحة مزيد من الوقت للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في دورات المنتدى، وتوفير الموارد الكافية لمشاركة المجموعات الرئيسية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وبدء العمل باعتماد منفصل للمجموعات الرئيسية المشارِكة في أنشطة المنتدى.

٢٨ - ونظرا لأهمية التمييز بين أدوار الآليات التي يمكن أن تعمل بين الدورات، كالأفرقة العاملة وأفرقة الخبراء المخصصة والهيئات الفرعية، وبين التكاليف المترتبة عن هذه الآليات، طُلب إلى الأمانة أن تعد مذكرة إعلامية عن هذه المسألة لِيُنظَر فيها أثناء الدورة الحادية عشرة للمنتدى.

ثاني عشر - توصيات الرئيسين المشاركين بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات

٢٩ - وفقا للولاية الممنوحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح المعني بالترتيب الدولي المتعلق بالغابات، اقترح الرئيسان المشاركان للاجتماع الثاني مجموعة من التوصيات التي تقدم التوجيه الاستراتيجي بشأن وظيفة هذا الترتيب وترتيباته المؤسسية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ودعا الرئيسان المشاركان مكتب الدورة الحادية عشرة للمنتدى إلى التفكير في أفضل السبل والوسائل لإجراء مشاورات غير رسمية بين الاجتماع الثاني لفريق

الخبراء والدورة الحادية عشرة، بناء على العناصر والمكونات الواردة أدناه، والتي اقترح الرئيسان المشاركان إدراجها في القرار المتعلق بمستقبل الترتيب.

الديباجة

٣٠ - اقترح الرئيسان ما يلي:

(أ) الاعتراف بمساهمات الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، بما في ذلك الدروس المستفادة منه وأوجه قصوره؛

(ب) التشديد على أهمية الحفاظ على العضوية العالمية في المنتدى، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠؛

(ج) التأكيد على ضرورة تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥، والاستفادة من الإنجازات التي حققها حتى الآن، واتخاذ تدابير لتعزيزه، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بالسير قدما في التنفيذ وتعبئة التمويل للإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك العملية التيسيرية، وتعزيز التآزر والتنسيق والتعاون في مجال الغابات على جميع المستويات، وتوفير التوجيه بشأن التعاون بين المنظمات ذات الصلة بالغابات؛

(د) الاعتراف بالتطورات والقرارات السياساتية المتعلقة بالغابات، التي اتُخذت في المحافل الأخرى ذات الصلة بالغابات، بما في ذلك أمانات كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛

(هـ) التشديد على الأهمية الحيوية التي يكتسيها تحديد موقع الترتيب ودمجه في السياق العام لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات؛

(و) التشديد على أنه ينبغي للترتيب أن يساعد على تعزيز التعاون وإضافة القيمة من خلال استمراره كهيئة لها عضوية عالمية، ومواصلة عقد حوارات السياسات حول الدور المتعدد الوظائف للغابات وجميع المسائل المتصلة بجميع أنواع الغابات.

المنطوق

٣١ - ينبغي للقرار أن يتضمن معلومات عما يلي:

(أ) الأساس المنطقي، والأهداف، والوظائف الأساسية، والمبادئ التي ينبغي اتباعها؛

(ب) المكونات الأساسية للترتيب (الدول الأعضاء؛ والمنتدى، ومكتبه، وأمانته، والصندوق الاستئماني للمنتدى والعملية التيسيرية؛ والشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ والمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمجموعات الرئيسية؛ والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛ والخطة الاستراتيجية للترتيب لما بعد عام ٢٠١٥)، وكذلك أهداف تلك المكونات ووظائفها وأدوارها ومسؤولياتها؛

(ج) تعزيز الترتيب بطرق منها، على سبيل المثال:

'١' التأكيد من جديد على مبدأ العضوية العالمية، وتكوين المنتدى ومقره، على النحو المتفق عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠؛

'٢' تحديد طرائق عمل المنتدى، بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة دوراته لتعزيز كفاءتها وأثرها؛

وسائل التنفيذ

'٣' إنشاء آلية فعالة (مثل الهيئات الفرعية، واللجان، والمجموعات الافتراضية المعنية بتنفيذ و/أو تمويل الإدارة المستدامة للغابات)، تجتمع في الفترات الفاصلة بين الدورات للمضي قدما بأعمال المنتدى في تلك المجالات؛

'٤' إنشاء صندوق استئماني استراتيجي طوعي يديره المنتدى، أو حساب فرعي في الصندوق الاستئماني للمنتدى، تديره لجنة توجيهية أو هيئة تنفيذية، للدفع بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وبخاصة من خلال العملية التيسيرية للمنتدى، وذلك لمساعدة البلدان في مجالات منها:

(أ) بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في إطار شروط متفق عليها؛

(ب) وضع استراتيجيات تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وكذلك خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات وإعداد التقارير الوطنية اللازمة عن التقدم المحرز في التنفيذ؛

(ج) تعبئة الموارد المالية بسبل منها وضع برامج ومشاريع لتيسير الوصول إلى الأموال المتاحة؛

(د) النهوض بالتعاون بين المجموعات الإقليمية والمواضيعية من البلدان (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الأفريقية) في الحصول على التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات؛

'٥' النظر في خيارات أخرى، مثل إنشاء صندوق عالمي للغابات لدعم البلدان النامية عن طريق تزويدها بموارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛

الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات

'٦' فيما يتعلق بالصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، ينبغي للقرار أن يتضمن، إما عبر إدراج إضافة أو بوسيلة أخرى ملائمة، اتفاقا بشأن تحديث الصك من حيث عنوانه، والاستعاضة عن الإشارات إلى الأهداف الإنمائية للألفية بإشارات إلى أهداف التنمية المستدامة، وتمديد الإطار الزمني المحدد للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات إلى عام ٢٠٣٠، ودمج أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات، والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، ودور المنتدى في رصد تلك الأهداف والغايات وتقييمها وإعداد التقارير عنها، والتأمل في غير ذلك من التطورات المتعلقة بالغابات والتي حدثت منذ عام ٢٠٠٧؛

أمانة المنتدى

'٧' تعزيز الموارد البشرية والمالية المتاحة لأمانة المنتدى، والتأكد من أنها تتناسب مع المهام المحددة لها؛

الشراكة التعاونية في مجال الغابات

'٨' تعزيز الشراكة التعاونية في مجال الغابات بسبل منها تقديم توجيهات محددة بشأن خطة عملها في المستقبل، وضمان اتساقها مع أولويات المنتدى وخطته الاستراتيجية المستقبلية، وتوفير التمويل الكافي؛

التعاون الإقليمي

'٩' استخدام عمليات ''المعايير والمؤشرات'' الإقليمية كأدوات لتنفيذ قرارات المنتدى والخطة الاستراتيجية للترتيب؛

'١٠' تعزيز التعاون بين الشراكة التعاونية في مجال الغابات والكيانات الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية، والمنتدى؛

المجموعات الرئيسية

'١١' دعم مشاركة أكبر من المجموعات الرئيسية وشبكات التنسيق التابعة لها بإتاحة فرص ملائمة للمشاركة الفعالة في أنشطة المنتدى في المستقبل، وتخصيص الموارد اللازمة لتلك المشاركة؛

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات الرئيسية

'١٢' ضمان الاتساق مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، بسبل منها ضمان أن المنتدى هو الهيئة التي تقدم التقارير عن تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالغابات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بأفضل سبل ووسائل تحقيقها؛

'١٣' تعزيز التنسيق والتعاون مع العمليات الأخرى ذات الصلة بالغابات مثل مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

'١٤' تعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ بوضع ترتيبات لتبادل البيانات، وبتحقيق التزامن بين عملية إعداد التقارير، من جهة، وعمليات تقييم الموارد الحرجية وعمليات ''المعايير والمؤشرات'' ذات الصلة، وغيرها، من جهة أخرى؛

الخطة الاستراتيجية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥

'١٥' وضع خطة استراتيجية للترتيب (يكون أفقها الزمني عموماً هو عام ٢٠٣٠، مع استعراضها بشكل دوري في غضون ذلك)، تتضمن برنامج عمل محددا يركز على الأنشطة ذات الأولوية التي يمكن الاضطلاع بها في الأجل القصير

(أي ما يتراوح بين سنتين وثلاث سنوات)، مع توفير الموارد اللازمة والاتفاق على أدوار ومسؤوليات المكونات الأساسية للترتيب؛

(د) متابعة نتائج الدورة الحادية عشرة للمنتدى من خلال اتخاذ التدابير التالية:

'١' إنشاء فريق عامل تابع للمنتدى للتوصل إلى الاتفاق بشأن ما يلي واقتراحه، في جملة أمور:

(أ) صك مستكمل غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات؛

(ب) خطة استراتيجية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات، والطرائق والقواعد التنفيذية للصندوق الاستئماني الاستراتيجي والعملية التيسيرية؛

(ج) إطار للتفاعل بين الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمنتدى، والمسائل التنظيمية المحتملة المتعلقة بدورات المنتدى المقبلة؛

'٢' تقديم الوثيقة الختامية التي يتفق عليها الفريق العامل إلى المنتدى في دورة استثنائية في عام ٢٠١٦. ويمكن أن تقوم فرقة عمل يعينها المكتب بتيسير عمل هذا الفريق العامل، حيث تُكلَّف بإعداد المقترحات الأولية المتعلقة بالعناصر المبينة في الفقرة الفرعية (د) '١' أعلاه، لينظر فيها الفريق العامل.